مجلة الجامعة القاسمية

للغة العربية وآدابها

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

المجلد: 4، العدد: 1

ذو الحجة 1446 هـ / يونيو 2025م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات: 2958-230X

AQU Journal of Arabic Language and Literature, Vol. 4 No. 1, pp. 01-28 (June.2025)
DOI:10.52747/aqujall.4.1.408
E-ISSN: 2958-2318/ ISSN: 2958-230X

"صيغة انْفَعَل والتعبير عن المبني للمجهول": دراسة صرفية دلالية

"THE FORM *'INFA'ALA'* AND THE EXPRESSION OF THE PASSIVE VOICE": A MORPHOLOGICAL AND SEMANTIC STUDY(1)

محمد أحمد العمري

دكتوراه في اللغة العربية، الأردن

Mohammad Ahmad Alomari

PhD in Arabic Language, Jordan

الملخص:

يسعى هذه البحث إلى دراسة صيغة (انفعل)، وتحليل بنيتها ودلالتها، في محاولة إلى توسيع دائرة المبني للمجهول من خلال دراسة الصيغة بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول في الدرس اللغوي القديم والدرس اللغوي الحديث، حيث تذهب الدراسة إلى أنَّ هذه الصيغة تدل على البناء للمجهول إلى جانب صيغة (فُعِلَ) وغيرها من صيغ المبني للمجهول؛ من حيث الدلالة والمعنى، وذلك من خلال البحث في بنية الفعل، والإشارات التاريخية لاستعماله في اللغات السامية القديمة. وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليل في دراسة الصيغة، والكشف عن أصلها ودلالتها.

(1) Article received: February 2025, article accepted: March 2025.

Abstract:
This research aims to study the form (*infa'ala*), analyze its structure and significance, in an attempt to expand the circle of the passive voice through studying this form between the active and passive voice in both classical and modern linguistic studies. The study suggests that this form indicates the passive voice alongside the form (*fu'ila*) and other passive voice forms in terms of significance and meaning, by researching the structure of the verb and historical references to its usage in ancient Semitic languages. The study follows the descriptive analytical approach in studying the form and revealing its origin and significance.

الكلمات الدالة: المجهول، المعلوم، البناء، المطاوعة، الفعل اللازم، الساميات.

Keywords: Passive, Active, Structure, Reflexivity, Intransitive Verb, Semitics.

المقدمة:

تعد ظاهرة البناء للمجهول واحدة من الظواهر اللغوية المتأصلة في اللغة العربية الأم أو ما يسمى باللغة العربية القُدمى، وهذه الظاهرة تظهر في فروع اللغات السامية القديمة للغة الأم، منها ما حافظ عليها كما هي، ومنها من تعرضت فيه الصيغة إلى التطور والتوسع، والتعديل على هذه الصيغة، ومنها ما اندثرت فيها صيغة المبني للمجهول،" وقد فُقدَ المبني للمجهول في اللغة الحبشية مطلقا، وأما العبرية فقد ضاعت منها الصيغة الأصلية للمبني للمجهول من الثلاثي، ونابت عنها صيغة (الانفعال)، وليس في السريانية مبني للمجهول في صورته الأصلية، ويؤدي الافتعال في السريانية وظيفة المبني للمجهول في الصيغ الأصلية في اللغة. وتصوغ العربية المبني للمجهول من أوزان الافتعال والانفعال أيضا، وليس ذلك في العبرية إلا في آثار ضئيلة مثل (عُدُّوا)"[1]. ويذكر بروكلمان أنَّ أوزان المبني للمجهول هذه ما هي إلا أوزان انعكاسية بالنون من الوزن الأصلي في صورة مقطع يزاد في الأول، في العبرية والآشورية والعربية، ولا يظهر المبني للمجهول في الآرامية المتأخرة إلا في أسماء المفعولين والمصادر، ولا يظهر في البابلية إلا في الصيغ النادرة"[2]. فيظهر للبحث أنَّ صيغة انفعل جاءت في الدلالة على المبني للمجهول بأثر من اللغات السامية الأخرى، المرتبطة جميعها بلغة واحدة وهي اللغة العربية الأم، واستمرت في الاستعمال للدلالة على المجهول، ولا سيما في الاستعمال العامي الذي هو أكثر عرضة للتطور، أكثر من الفصيح الذي قَعَّد على أنها صيغة للمعلوم واحتفظ بصيغة واحدة وهي (فُعِلَ)، رغم دلالة المعنى الاستعمالي فيها على البناء للمجهول.

---

[1] ينظر: عبد التواب، رمضان، *المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي*، (ط3، مكتبة الخانجي1997م)، ص 239-240.

[2] ينظر: بروكلمان، *فقه اللغات السامية*، ترجمة رمضان عبد التواب، (مطبوعات جامعة الرياض، 1977م)، ص 109-111.

واللغة العربية من اللغات التي حافظت على هذه الظاهرة اللغوية، لما لها من دلالات استعمالية لغوية ومعنوية، ودلالات جمالية تُسهم في إثراء النص، لتؤدي أغراضا خاصة تتناسب مع مقام الأداء. "والمبني للمجهول لا يقتصر في اللغة العربية على تغيير شكل الفعل في التركيب، أو إنقاص عدد وحداته اللغوية فحسب، ولكن ينقل التأثير إلى الفعل نفسه؛ فاللغة العربية تدل على المبني للمجهول بصيغة خاصة في أوزان الفعل الثلاثي أو الرباعي أو الخماسي، أو الفعل المزيد على الجملة، ولكن اللغات الأخرى تدل على المبني للمجهول بعبارة لا اختلاف فيها لتركيب الفعل على كلتا الحالتين"[1].

– أهمية الدراسة:

- توسيع دائرة المبني للمجهول، من خلال صيغة (انفعل).
- الكشف عن أهمية دراسة صيغة "انفعل" في فهم جماليات اللغة العربية ومعانيها الدلالية.
- **هدف الدراسة:** دراسة صيغة "انفعل" كصيغة من صيغ المبني للمجهول وتحليلها، والكشف عن استخداماتها ودلالاتها الاستعمالية.
- **مشكلة الدراسة وأسئلتها:** استعمال صيغة انفعل في الدلالة على المعلوم جاء من أثر القياس النحوي القديم، وعامل ثبات العربية عند القدماء. فكيف تُستخدم صيغة (انفعل) في التعبير عن أحداث بلا فاعل محدد؟ وما الأبعاد اللغوية والدلالة للصيغة بين النحو القديم والدرس اللغوي الحديث؟ وهل تتفق البنية في المعنى مع معنى صيغة (فُعِلَ)؟
- **منهج البحث:** اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، في دراسة الصيغة، والكشف عن أصلها ودلالاتها.

---

[1] ينظر: محمد، عبد الفتاح، *الفعل المبني للمجهول في اللغة العربية (أهميته، مصطلحاته، أغراضه)*، مجلة جامعة دمشق، مجلد: 22، العدد: (2،1)،(2006م)، ص 26.

– خطة البحث: يتكون البحث من مقدمة، وثلاثة محاور، وخاتمة:

– المقدمة تتناول أهمية البحث، وهدفه، ومشكلته، وأسئلته، ومنهجه.

– **والمحور الأول:** صيغة "انفعل" بين التجرد والزيادة؛ من خلال بيان أصل هذه الصيغة وما طرأ عليها من الزيادة في بنية الفعل، والخلاف الذي دار فيها، مع عرض للتحليل الصرفي للصيغة، وفقا للنظام المقطعي.

– **والمحور الثاني:** صيغة "انفعل" بين اللزوم والتعدي، فقد ارتبط معنى اللزوم بمعنى المطاوعة في بناء الصيغة، وتوضيح أثر تلك العلاقة بالمبني للمجهول.

– **والمحور الثالث:** صيغة "انفعل" بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول: وفي هذا المحور يتناول البحث هذه الصيغة من جانبين؛ الأول: صياغة انفعل والبناء للمجهول عند النحاة القدامى. والثاني: انفعل والبناء للمجهول في الدراسات الحديثة. مع بيان أهم ما يدل على ارتباط هذه الصيغة بالمبني للمجهول. ثم الخاتمة والتي فيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج، والدعوة إلى توسيع دائرة المبني للمجهول وضم صيغة انفعل إليها، وإن خالفت قياس العلماء القدامى لوجود ما يبرر تلك التوسعة.

وقبل البحث في صيغة انفعل والبناء للمجهول لا بد من البحث في أصل هذه الصيغة واشتقاقها، والبحث في الزيادة ومعناها الذي يدل على المطاوعة، وعرض لأهم آراء النحاة القدامى والمحدثين في ذلك.

المحور الأول: صيغة "انفعل" بين التجرد والزيادة:

تعد صيغة (انفعل) من الصيغ المزيدة، والزيادة كما هو معلوم "أن يضاف إلى حروف الكلمة الأصلية ما ليس منها، مما يسقط تحقيقا أو تقديرا لغير علة صرفية، وهي نوعان: الأول زيادة بتكرير حرف من أصول الكلمة، والثاني: وهو الزيادة بغير التكرير وله حروف عشرة مجموعة في (سألتمونيها)[1].

---

[1] عضيمة، محمد عبد الخالق، *المغني في تصريف الأفعال*، (دار الحديث، القاهرة، ط،2، 1999م)، ص62.

وللزيادة في صيغة انفعل وجوه عدة في رأي اللغويين؛ فمنهم من يرى أنَّها من الثلاثي المزيد بحرفين، ومنهم من يرى أنها مزيدة بحرف واحد، وهمزة الوصل جيء بها لنطق الساكن وليست من حروف الزيادة، يقول المبرد: "ويسكن أولُّ الفعل من قبيل غير هذا فتلحقها ألف الوصل، وتكون على مثال(انفعل) وذلك نحو: انطلق، والمصدر على الانفعال. تقول: انطلق انطلاقاً، وانكسر انكساراً، وانفتح انفتاحًا، ولا تلحق النون زائدة ثانية لألف الوصل إلا في هذا المثال"[1]، ويقول ابن جني: "واعلم أن انفعل إنما أصله من الثلاثة ثم تلحقه الزيادتان من أوله نحو: قطعته فانقطع، وسرحته فانسرح، ولا يكاد يكون فَعَلَ منه إلا متعديا حتى يمكن المطاوعة والانفعال"[2]. والقياس عند النحاة: "لا يبتدأ بساكن كما لا يوقف على متحرك فإذا كان أول الكلمة ساكنا وجب الإتيان بهمزة متحركة توصلا للنطق بالساكن، وتسمى هذه الهمزة همزة وصل، وشأنها أنها تثبت في الابتداء، وتسقط في الدرج نحو استثبتوا أمر للجماعة بالاستثبات"[3]؛ إذ تشكل همزة الوصل زيادة على بنية الفعل لغاية صوتية نطقية، تمكن المتكلم من نطق هذا الفعل.

ولا تجري الزيادة على جميع الأفعال بطريق القياس، يقول الأستراباذي: "وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً، فليس لك أن تقول مثلاً في ظَرُف :أَظْرَفَ، وفي نصر: أَنْصَرَ، ولهذا رُدَّ على الأخفش في قياس أَظَنَّ وَأَحْسَبَ وأخَالَ على أَعْلَمَ وَأَرَى، وكذا لا تقول :نَصَّرَ ولا دَخَّلَ، وكذا في غير ذلك من الأبواب، بل يحتاج في كل باب إلى استعمل اللفظ المعين،

---

(1) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (285هـ) *المقتضب*، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، (وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط3، 1994م). 99/2.

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان، *المنصف*، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، (وزارة المعارف، إدارة إحياء التراث، القاهرة، ط 1، 1954م). ص72.

(3) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (769هـ)، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، (مكتبة دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط: 20، 1980م)، 207/4.

وكذا استعماله في المعنى المعين"[1]؛ أي أنَّ هذه الزيادة محكومة بالسماع والاستعمال، ولا تطرد في الصيغ جميعها، فلا يعتمد القياس دائما في تلك الزيادات، ومثله في صيغة (انفعل). وترى خديجة الحديثي أنَّ صيغة (انفعل) من الصيغ المزيدة بحرفين، وتقول: "المزيد بحرفين ويكون على خمسة أنواع، ومنها: ما زيدت الهمزة والنون في أوله، وبناؤه (انفعل- ينفعل)"[2].

ويخالف يحي عبابنة من ذهب إلى أنَّها صيغة مزيدة بحرفين وذلك بالتحليل الصرفي وفقا للنظام المقطعي، قائلا: والمقرر عند الصرفيين أنَّه مزيد بالألف والنون في أوله- أي سابقة- ولكن يمكننا أن نخالف هذا الرأي التحليلي لنقول إنَّه مزيد بالنون في أوله، وأمَّا الألف فهي ألف الوصل التي يتوصل بها إلى الابتداء بالساكن، فعند زيادة النون في أوله لأغراض دلالية صار الوزن مكونا من أربعة مقاطع قصيرة: نَفَعَلَ(na/fa/<a/la) وهو أمر لا يقبله النظام المقطعي للغة العربية، ولما كان التخلص من حركة أحد المقاطع عملية صعبة مع بقاء دلالة الوزن، فقد لجأت اللغة إلى التخلص من حركة المقطع الأول(nfa/<a/la) وقد أدى هذا التخلص إلى انتهاك النظام المقطعي الذي لا يسمح بالابتداء بالساكن، أو تشكيل عنقود صوتي مكون من (صامت صامت) كما في هذه البنية(nfa) فقد لجأت اللغة إلى اجتلاب همزة الوصل وإعادة ترتيب مقاطع هذا الوزن (in/fa/<a/la"><") وهو وزن يتكون من أربعة مقاطع أيضا، ولكن المقطع الأول قصير مغلق على اعتبار أنَّ همزة الوصل تشكل حدَّ ابتداء للمقطع الأول المزيد برُمته وفقا للتقسيم المقطعي[3].

---

(1) الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي، *شرح شافية ابن الحاجب*، تح: محمد نور الحسن وآخرون، (دار الكتب العلمية، بيروت)،1975م، 84/1.

(2) الحديثي، خديجة، *أبنية الصرف في كتاب سيبويه*، (مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965م)، ص395.

(3) عبابنة، يحي، *الصرف العربي التحليلي-نظرات معاصرة*، (دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن)، ص 127-128.

والتحليل السابق الذي قدمه يحيى عبابنة يعد نظرة معاصرة علمية وجوابا لسؤال طرحه ابن جني في المنصف وذلك بقوله: "فإن قيل أنت هربت من سكون النون في انفعل، فكيف زدت عليها ساكنا آخر وهو الهمزة؟ قيل: هذه الهمزة وإن كانت ساكنة فإنَّما جيء بها قبل الساكن لأنَّه قد عُلم أنَّه إذا اجتمعت معه فلا بد من حذف أحدهما أو حركته، فالحركة والحذف لم يصلح واحد منهما في الحرف الساكن من الفعل؛ لئلا تزول بنيته التي قد أريد له من سكون أوَّلِه، فلم يبقَ إلا حذف الهمزة أو حركتها، فلم يجز حذفها لأنَّ ذلك كان يؤدي إلى ما منه هُرِب وهو الابتداء بالساكن، فلم يبقَ إلا حركة الهمزة، فَحُرِّكت فانكسرت على ما يجب في الساكنين إذا التقيا"[1]. وبناء على ذلك فهي صيغة مزيدة بحرف واحد وهو النون الساكنة، والهمزة فيها جلبت لنطق النون الساكنة، وهي ساكنة وحركت بالكسر لالتقاء الساكنين، وأيضا لم يكن لها دور في معنى الزيادة.

ومن عدَّ الألف حرفا زائدا فهو من باب الزيادة الاشتقاقية، لأنَّ الكلمة في العربية تخضع عادة إلى نوعين من الزيادات: "الأولى: زيادة اشتقاقية أو محورية؛ وهي تعمل بكيفية طبيعية على إبراز أشكال معجمية جديدة؛ (الاشتقاق في معناه المعروف). والزيادة الثانية زيادة تصريفية أو نحوية، وهي تسهم في الأفعال لمقولات الزمن والتطابق والعدد، والزيادة في انفعل هي زيادة اشتقاقية لإفادة معنى"[2]. وتذكر خديجة الحديثي ثلاثة أنواع للزيادة وهي: "الأولى: وهي الزيادة لإمكان النطق بالساكن، نحو(انتصر). والثانية: الزيادة في أصل الوضع؛ لأنَّه لا يتكلم فيه إلا بزائد، حيث وضع على المعنى الذي أرادوه بهذه الهيئة نحو استغنائهم بـ(افتقر واشتد) عن فقر وشدد. والزيادة الثالثة: الزيادة لمعنى: أي إفادة معنى لم

---

[1] ابن جني: *المنصف*، ص53-54.

[2] الشملالي، نور الدين، "الأفعال الثلاثية المزيدة في اللغة العربية، صيغتي انفعل وافتعل"، *مجلة ترجمان*، مدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة، المغرب، مجلد18، العدد1، (2010)، ص22-24.

يكن في الكلمة المجردة منها، كزيادة النون في(انكسر) للدلالة على المطاوعة"[1]. وفي النوع الأخير للزيادة إشارة إلى أنَّ صيغة انفعل مزيدة بالنون وحدها على حد قول الحديثي، للدلالة على المطاوعة.

المحور الثاني: صيغة "انفعل" بين اللزوم والتعدي:

وفي جانب لزوم صيغة(انفعل) يتفق اللغويون على أنَّ هذا الفعل لا يأتي إلا لازما، ويفيد معنى المطاوعة بشروط، قال ابن جني: "اعلم أنَّ مثال(انفعل) لا يكون متعديا البتة، وإنَّما جاء في كلام العرب للمطاوعة، ومعنى المطاوعة أن تريد من الشيء أمرا ما فتبلغه"[2]. وهناك علامات للفعل اللازم، وقد ذكرها ابن هشام قائلا: "الفعل اللازم له اثنتا عشرة علامة ومنها: أن يدل على مطاوعة فاعله لفاعل فَعَلَ متعد لواحد، نحو: كسرته فانكسر"[3].

وفي المعنى اللغوي للمطاوعة، ذكر الخليل في مادة (ط و ع): "طاع له إذا انقاد له وإذا وافقك فقد أطاعك"[4]. وفي لسان العرب: "والمطاوعة الموافقة، والنحويون ربما سموا الفعل اللازم مطاوعا"[5]. فالعلاقة بين اللزوم والمطاوعة ظاهرة في التعريف اللغوي للفعل، كما هي واضحة في اصطلاح النحويين.

---

(1) الحديثي، *أبنية الصرف في كتاب سيبويه*، ص107-108.

(2) ابن جني *المنصف*، ص71.

(3) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد (761هـ)، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، تح: يوسف محمد البقاعي، (دار الفكر للطباعة والنشر)، ص157/2.

(4) الفراهيدي، الخليل بن أحمد (170هـ)، *العين*، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، (دار الهلال)، 209/2.

(5) ابن منظور، محمد بن مكرم جمال الدين (711هـ) *لسان العرب*، (دار صادر بيروت، ط3، 1414هـ)، 241/8.

المطاوعة في اصطلاح النحويين هي: "التأثر وقبول أثر الفعل سواء أكان التأثير متعديا نحو علَّمتَه فتعلَّم؛ أي: قبل التعليم، أم كان لازما نحو: كسرته فانكسر، أي تأثر بالكسر، وإنَّما قيل لمثله (مطاوع)؛ لأنه قبل الأثر، كأنَّه طاوعه ولم يمتنع عليه، فالمطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلاً، نحو " بَاعَدْتُ زيداً فتباعد " المطاوع هو زيد"[1]. وفي هذا التعريف إشارة أولى إلى علاقة صيغة انفعل بالمبني للمجهول، من خلال قبول المطاوع للأثر، وهو ما يشير إلى أنَّه المفعول به أصلا الذي تحول إلى فاعل، فالمطاوع هو ما يسمى بنائب الفاعل لكن ابن الحاجب لم يذكر ذلك صراحة.

ويرى المبرد أنَّ أفعال المطاوعة "لا تتعدى إلى مفعول؛ لأنَّها إخبار عمَّا تريده من فاعلها"[2]. فقد تحول الفعل إلى فعل لازم بعد أن كان فعلا متعديا إلى واحد.

ومن شروط فعل المطاوعة أن يدل على العلاج والتأثير، وجاء في الارتشاف: "ولا يبنى إلا من ثلاثي يدل على علاج أو تأثير. وأدخلته فاندخل فشاذ"[3]؛ لأنَّه ليس فعلا علاجيا. وذكر الأستراباذي أنَّ انفعل: "في الأغلب مطاوع (فَعَلَ) بشرط أن يكون فَعَلَ علاجا، في الأفعال الظاهرة؛ لأنَّ هذا الباب موضوع للمطاوعة وهي قبول الأثر. وذلك فيما يظهر للعيون كالكسر والقطع، فلا يقال علمته فانعلم"[4]. فالمطاوعة ما يكون في الأفعال الحسية التي تظهر للعيان فقط.

---

(1) الأستراباذي، *شرح شافية ابن الحاجب*، 103/1.

(2) المبرد، *المقتضب*، 102/2.

(3) الأندلسي، أبو حيان (745هـ)، *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، تحقيق: رجب عثمان محمد، (مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م)، 176/1.

(4) الأستراباذي، *شرح شافية ابن الحاجب*، 108/1.

ويذهب عضيمة إلى أنَّه "قد يجيء انفعل مطاوعا لـ(أفعل) نحو أزعجته فانزعج وأفحمته فانفحم"[1]. وهذا الرأي مخالف لقياس النحويين القدامى؛ وقد عدوه شاذا؛ فلا يأتي مطاوعا إلا من الثلاثي المجرد.

ولا تأتي صيغة انفعل مطردة في كل ما هو علاج، أو للمطاوعة: "فليس مطاوعة انفعل لفَعَلَ مطردة في كل ما هو علاج، فلا يقال طردته فانطرد، بل طردته فذهب"[2]. يقول عضيمة: "وليس مطاوعة انفعل لفعل مطردة في كل ما هو علاج؛ فالفعل العلاجي يحتاج في حدوثه إلى تحريك العضو، فلا يقال طردته فانطرد وإنما قالوا طردته فذهب. وقد جاء انفعل لغير المطاوعة نحو: انسلخ الشهر، وانكدرت النجوم أي تناثرت"[3].

ولكنَّ سيبويه يشير إلى أنَّ هذا الاستعمال ربما كان موجودا وتم الاستغناء عنه، وذلك في "باب ما طاوع الذي فعله على (فَعَلَ) وهو يكون على انفعل وافتعل: وذلك قولك كسرته فانكسر وحطمته فانحطم، وربما استغنى عن (انفعل) في هذا الباب فلم يُستعمل، وذلك قولهم طردته فذهب، يعني أنَّهم استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذا كان في معناه"[4].

ويرى صاحب الارتشاف أنَّ من المطاوعة ما هو حقيقة ومنها ما هو مجازي "فالمطاوعة حقيقة من الذي يصح منه الفعل، نحو: صرفته فانصرف، ومجاز من الذي لا يصح منه الفعل نحو: قطعت الحبل فانقطع، وانفعل أصله من الثلاثي لا يكون إلا متعديا خلافا للفارسي فإنَّه قد زعم أنَّه قد جاء من اللازم نحو: منهوٍ، ومنغوٍ، على أنّه يكون مطاوع

---

(1) عضيمة، *المغني في التصريف*، ص 144.

(2) الأستراباذي، *شرح شافية ابن الحاجب*، 108/1.

(3) عضيمة، المغني في تصريف الأفعال، ص144.

(4) سيبويه، عمرو بن عثمان أبو بشر (180هـ)، *الكتاب*، تحقيق: عبد السلام هارون، (مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1988م)، 66/4.

أهويته وأغويته"[1]. فأبو علي الفارسي قد خالف جمهور العلماء في أنَّ انفعل قد صيغ من اللازم.

ويرى يحيى عبابنة أنَّ مجيء انفعل علاجيا ليس مطردا؛ لأنَّ ذلك مرهون بالسماع، ويقول: "وأمَّا الوظيفة البنيوية الدلالية في العربية فيمكن أن نقول فيها إنَّ هذا الوزن يعبر عن مطاوعة الفعل الثلاثي المجرد إذا كان الفعل علاجيا، وهو الذي يدل على حركة حسية، ولكنَّ الفعل إذا لم يكن ذا دلالة علاجية فلا يمكن أن تأتي منه صيغة المطاوعة، والأمر متعلق بالسماع؛ لأنَّ مجيء الوزن من الأفعال العلاجية ليس مطردا على الرغم من كثرته، فنحن لا نقول: انطرد وانبطح"[2]. فأفعال المطاوعة غير قياسية وذلك ما ذكره أبو حيان في الارتشاف نقلا عن ابن الخشاب قائلا: "أفعال المطاوعة لا تنقاس: ولا تقول أخرجته فانخرج."[3]. وهي أفعال تعتمد السماع والاستعمال، وليس القياس، لأنَّ القياس ربَّما يأتي بصيغ غير مستعملة في كلام العرب.

وتقول خديجة الحديثي: "وقد رأى مجمع اللغة قياسية هذا البناء في المطاوعة فقرر أنَّ كل فعل ثلاثي متعد دال على معالجة حسية فمطاوعه القياسي (انفعل) ما لم تكن فاء الفعل (واوا، أو لاما، أو نونا، أو ميما، أو راء)"[4]. وهي تشير هنا إلى القياس في بناء الصيغة، وليس قياس الاستعمال لها، لأنَّ الاستعمال مرهون بالسماع في الدلالة على المطاوعة أم لا.

وبعد؛ فصيغة انفعل صيغة مزيدة بسابقة وهي النون، وجاءت همزة الوصل لمنع التقاء الساكنين، وتصاغ من فعل ثلاثي مجرد متعدٍ إلى مفعول واحد، ثم يتحول إلى فعل لازم

---

(1) الأندلسي، أبو حيان، *ارتشاف الضرب*، 175/1.

(2) عبابنة، *الصرف العربي التحليلي*، ص128.

(3) الأندلسي، أبو حيان ، *ارتشاف الضرب*، 176/1.

(4) الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 396.

للدلالة على المطاوعة، وهذه الزيادة كانت في اللغات السامية القديمة حيث يذكر رمضان عبد التواب أنَّ" هناك مطاوعة (انفعال) بالنون في كل من العبرية والأكادية والعربية، وهو يبنى من مجرد الثلاثي بزيادة مقطع في الأول فيه (نون)، وتظهر الصورة الأصلية لهذا الوزن في ماضي العبرية(nif<al)، وأمر الأكادية (naḳtil)، وأما العربية فقد ظهر فيها هنا بناء جديد مأخوذ من المضارع مثل(انكسر)"[1]، وفي بناء الفعل ومعناه ما يشير إلى أنَّ هذه الصيغة تحمل دلالة المبني للمجهول وإن خالفت الصيغة القياسية لدى النحويين. وقد ألمح إليه الرضي في شرحه في تعريفه للمطاوعة.

المحور الثالث: صيغة "انفعل" بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول:

إنَّ دراسة صيغة (انفعل) من جهة التعدي واللزوم تقودنا إلى البحث في هذه الصيغة من جهة البناء للمعلوم والبناء للمجهول. فصيغة (انفعل) تصاغ من فعل متعدٍ دائما، ويتحول إلى فعل لازم بعد دخول الزيادة عليه وتعديل بنائه، فينتقل في دلالته من المعلوم إلى المجهول من جهة المعنى، وليس من جهة القياس. ويدور هذا المحور حول صيغة انفعل والبناء للمفعول بين النحو القديم، والدرس اللغوي الحديث.

أ- صيغة انفعل، والبناء للمفعول عند النحاة:

يذهب النحويون القدامى إلى أنَّ صيغة انفعل صيغة من صيغ المبني للمعلوم، ويجري في قياسهم على هذه الصيغة ما يجرى على غيرها من الصيغ عند بنائها للمجهول، يقول أبو حيان الأندلسي: "وإن كان أوله همزة وصل ضُمَّت مع ثالثه نحو: أُنطُلِق، وأُقتُدِر"[2]. ويقول ابن مالك:

وثالث الذي بهمزة الوصل كالأول اجعَلَنَّه كاستُحلى

---

[1] ينظر: عبد التواب، رمضان، (1997م)، *المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي*، ص238.

[2] الأندلسي، أبو حيان، *ارتشاف الضرب*، 1344/3.

أي: وإن كان مفتتحا بهمزة وصل ضُمَّ أوله وثالثه، وذلك كقولك في استحلى(استُحلى)، وفي انطلق: انطُلِق"[1]. وذلك من باب القياس النحوي، في طريقة بناء الأفعال للمجهول. وقد يكون هذا القياس هو ما وضع هذه الصيغة في صيغ المبني للمعلوم وليس في صيغ المبني للمجهول.

ومن المسائل المرتبطة بصيغة المبني للمجهول مسألة الأصلية والفرعية، وقد وقع خلاف بين علماء البصرة والكوفة في هذه المسألة؛ "فذهب جمهور البصريين وعلى رأسهم سيبويه إلى أنَّ صيغة الفعل المبني للمفعول مغيرة من فعل الفاعل، وليست بأصل. وذهب جمهور الكوفيين والمبرد إلى أنها أصل وليست مغيرة من صيغة الفاعل"[2]. واستدل الكوفيون على ذلك "بأنَّ ثمَّ أفعالًا لم يُنطق بفاعلها مثل (جُنَّ زيدٌ، وحُمَّ بَكرٌ)"[3]. وهذا الدليل الذي يستدل به من ذهب إلى أنَّ المبني للمجهول صيغة غير محولة أو غير معدولة عن صيغة البني للمعلوم وأنَّها صيغة قائمة بنفسها يرى بعض الباحثين أنها جاءت لغرض منطقي نفسي حيث: "تفنن العربي باستخدام الأفعال وَفقَ مقتضيات معنوية ونفسية متنوعة، عني علماء اللغة بجمع الأفعال الملازمة للبناء للمجهول وأسرار مجيئها كذلك... ولعلَّ سرا منطقيا يكمن وراء التزام العرب بهذه الصيغة، كزُكِمَ، وجُنَّ، وذلك أنَّه ليس بيد الإنسان أن يزكم نفسه أو يجنها"[4].

---

[1] ابن عقيل، شرح *ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، 88/2.

[2] الأندلسي، أبو حيان، *ارتشاف الضرب*، 1340/3.

[3] ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء (643هـ)، *شرح المفصل للزمخشري*، قدمه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، (بيروت، ط1، 2001م)، 309/4.

[4] الشوا، أيمن عبد الرزاق، *الفعل المبني للمجهول في اللغة العربية*، دراسات لغوية 2، (دمشق، ط1، 2007م)، ص 30-31.

يقول ابن يعيش في شرح المفصل: "وأمَّا قوله معدولًا عن صيغة فَعَل إلى فُعِلَ إشارة إلى أنَّ هذه الصيغة مُنشأة ومركبة من باب الفاعل، وعليه الأكثر من النحويين"[1]. فقد استعمل النحاة للتعبير عن صيغة المجهول التحويل والعدول للتعبير عن هذه الصيغة، والتي يذهب أكثر النحاة إلى أنَّ أصلها من المعلوم، وهو ما ذهب إليه الزمخشري.

وكل صيغ الأفعال في الغالب قابلة للبناء للمجهول كما يرى فوزي الشايب، وذلك بقوله: "كل التصريفات الفعلية قابلة تقريبا لأن يُشكَّلَ منها المبني للمفعول، وذلك عن طريق التعديلات الداخلية لحركات المبني للفاعل، وعليه فقد حافظت العربية على سلامة التقابل بين فصيلتي البناء محافظة شديدة في الوقت الذي تخلت واضطربت فيه معالمه في غير العربية من الساميات التي يغلب عليها استعمال المبني للمفعول بالقياس إلى العربية"[2]. وفي ذلك إشارة إلى استعمال صيغة المبني للمجهول في بعض اللغات استعمالا مضطربا، قد لا يكون فيه قياس واضح المعالم لبناء الأفعال من البناء للمعلوم إلى صيغة المبني للمجهول، إلَّا أنَّ العربية هي من حافظت على هذه الصيغ في الاستعمال، وبعض الصيغ اعتمدت على السماع اللغوي، الذي يعتمد بعض التراكيب البلاغية التي تستعمل في مواقف معينة، كقوالب لغوية، أو مسكوكات تحمل دلالات استعمالية معينة؛ " فقد جمعها علماء اللغة في سلك التراكيب والجمل على شكل وحدات تحمل في نفسها طريقة استخدامها، والتعبير عن قيمتها ودلالتها، دون أن يحتاج القارئ إلى الشرح والتحليل، أو الرجوع إلى المعجم... وهي قائمة على مبدأ علم اللغة ولا تعلم عن اللغة؛ بهدف محاكاة النماذج الرفيعة، نحو: (قوة لا تُرام، ويدٌ لا تُعلى)"[3].

---

(1) ابن يعيش، *شرح المفصل للزمخشري*، 308/4.

(2) الشايب، فوزي حسن، "المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي"، *المجلة العربية للعلوم الإنسانية*، الكويت، مجلد314/8. ص 83.

(3) ينظر: الشوا، *الفعل المبني للمجهول في اللغة العربية*، ص36-38.

ويذكر ابن يعيش في شرح المفصل طريقة النحويين القياسية في تحويل صيغة المعلوم إلى المجهول وذلك بقوله: "فكل فعل يبنى لما لم يسمَّ فاعله فلا بد فيه من عمل ثلاثة أشياء: حذف الفاعل، وإقامة المفعول مقامه، وتغيير الفعل إلى صيغة (فُعِلَ)"[1]. وهذه الصيغة- فُعِلَ- والقياس في التحويل إليها أخرج بعض الصيغ من البناء للمجهول كصيغة (انفعل) والتي فيها دلالة واضحة على البناء للمجهول. بفعل ما يجري على الجملة من تغييرات تتوافق مع تغييرات النحاة القياسية في بناء صيغة (فُعِل).

ويسأل أبو البركات الأنباري في باب ما لم يسمَّ فاعله: "إن قال قائل: لِمَ لمْ يسمَّ الفاعل؟ قيل: لأنَّ العناية قد تكون بذكر المفعول كما تكون بذكر الفاعل، وقد تكون للجهل بالفاعل، وقد تكون للإيجاز والاختصار"[2]. وقد نظم صاحب الارتشاف بواعث حذف الفاعل وذلك في قوله[3]:

وحذفه للخوف والإيهام والوزن والتحقير والإعظام
والعلم والجهل والاختصار والسجع والوفاق والإيثار

ويقسم ابن هشام أسباب حذف الفاعل إلى عوامل منها لفظية ومنها عوامل معنوية، وذلك" بقوله: "لغرض لفظي كتصحيح النظم في قوله:

عُلِّقتُها عرضا وعلقت رجلا غيري وعلق أخرى ذلك الرجل

أو لغرض معنوي: كأن لا يتعلق بذكره غرض نحو:(فإنْ أُحصرتم)"[4]. ومن الأسباب المعنوية الأخرى: كون الفاعل معلوما للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره له، ومنها كونه

---

[1] ابن يعيش، *شرح المفصل للزمخشري*، 306/4.

[2] لأنباري، أبو البركات عبد الرحمن ا (577هـ) *أسرار العربية*، تحقيق: محمد بهجت البيطار، (مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، 1957م)، ص88.

[3] الأندلسي، أبو حيان، *ارتشاف الضرب*، 1325/3.

[4] ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد (761هـ)، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، تحقيق: يوسف البقاعي، (دار الفكر للطباعة والنشر)، 119/2-120.

مجهولا للمتكلم فهو لا يستطيع تعيينه للمخاطب نحو سُرِقَ متاعي، ومنها رغبة المتكلم في الإبهام على السامع، ومنها تعظيم أو تحقير الفاعل، ومنها خوف المتكلم من الفاعل وعليه [1].

فلبناء الفعل للمفعول لا بد من إحداث بعض التغييرات التركيبية والصرفية على الجملة، بحذف الفاعل وتغيير بنية الفعل، وإحلال المفعول به مكان الفاعل ومنحه حركته الإعرابية؛ لأنَّ الجملة الفعلية تحتاج إلى فاعل، (مسند إليه) يُسند إليه الفعل.

وبحسب رأي البصريين نرى أنَّ جملة المبني للمفعول هي البنية السطحية؛ أي المحولة للبنية العميقة المبنية للمعلوم، نحو: (كَتَبَ الطالبُ درسَه) هي جملة تمثل البنية العميقة لجملة: كُتِبَ الدرسُ؛ فقد أسند الفعل إلى الدرس بعد حذف الفاعل. وأخذ الحركة الإعرابية على أنَّه نائب فاعل، في الشكل وليس في الحقيقة، فلا ينوب الدرس عن الطالب إلا مجازا.

ويرى فوزي الشايب وبناءً على ما استدل به من معطيات علم اللغة الحديث أنَّ أصحاب المدرستين قد جانبا الصواب وذلك بقوله: "والصحيح أنَّ هاتين الفصيلتين إنَّما تمثلان في الحقيقة الناتج؛ أعني بُنى سطحية ترجع إلى أرومة واحدة وتخرج من نفس المشكاة، ولِدا من رحم لغوي واحدة، وهي ما يعرف بالبنية العميقة المجردة، وذلك مثل: (ضرب زيدٌ عمرا) وفي مقابلها الجملة المبنية للمفعول وهي:(ضُرِبَ عمرو من زيد) فهاتان الجملتان إن كانتا مختلفتين ظاهريا فإنهما تردان إلى بنية عميقة واحدة وهي (وقع ضرب على عمرو من زيد)"[2]. فالجملتان متولدتان عن بنية عميقة واحدة، وليست إحداهما أصلا للأخرى أو بنية مستقلة بذاتها.

---

[1] ينظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (769هـ)، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، 111/2.

[2] الشايب، *" المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي"* ، 96-97.

ب- صيغة "انفعل" والبناء للمفعول في الدراسات الحديثة:

تجمع الدراسات اللغوية وما أُلِّف في النحو العربي القديم على أنَّ صيغة (انفعل) في استعمالها اللغوي ما هي إلَّا صيغة من صيغ المبني للمعلوم، وتُعرب في جميع أمثلتها في كتب اللغة، وكتب إعراب القرآن الكريم على أنَّها فعل والاسم بعدها فاعل، وتبعهم بعد ذلك دارسو النحو العربي.

وأمَّا في الدراسات الحديثة فيذهب بعض الباحثين إلى أنَّ صيغة (انفعل) ما هي إلا صيغة من صيغ المبني للمجهول معتمدين على عدد من الأدلة. ومن هذه الدراسات دراسة فوزي الشايب والتي ينطلق فيها من تتبع الصيغة تاريخيا، وعلاقتها باللغات القديمة الأخرى، وتحديدا من فكرة البناء للوسط: وهو ما يعبر عن حالة متوسطة بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول، ويقول: "فإننا نستطيع أن نقول بأنَّ بناء الوسط ليس شيئا خاصا بالإغريقية والسنسكريتية وحدهما، فهناك نظائر لهذا البناء في غيرهما تؤدي وظيفته وإن لم تحمل اسمه، ففي العربية مثلا أبنية المطاوعة، ولكن النحاة العرب لم يجعلوها في فصيلة مستقلة كما فعل الإغريق، وإنما ضموها إلى فصيلة المبني للفاعل"[1]. ومن هذه الصيغ صيغة انفعل التي تؤدي وظيفة دلالية ومعنوية خلاف ما تؤديه صيغ المبني للمعلوم، إلا إنَّ النحاة جعلوها في صيغ المبني للمعلوم، الفاعل فيها يكون مجازيا، وليس هو من يقوم بالفعل حقيقة.

وعن علاقة المطاوعة بالمبني للمجهول تقول حنان عمايرة: "ويلتقي الغرضان (المطاوعة والمبني للمجهول) في فكرة الباعث أو المحرك ورَدَّة الفعل، فالمطاوعة هي انعكاس لمؤثر، والمبني للمجهول هو استجابة لمؤثر أيضا، ولذلك يمكن عدهما وجهين لغرض واحد"[2].

---

[1] الشايب، "المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي"، ص82.

[2] عمايرة، حنان، "معاني الزيادة في الفعل الثلاثي في اللغة العربية: دراسة وصفية"، *مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية*، مجلد20, عدد2، (2012م)، ص312.

أي أنَّ أثر فعل الفاعل يظهر على الفعل، من غير معرفة الفاعل الحقيقي للفعل، يكون معنى الفعل فيه المطاوعة.

ويستدل فوزي الشايب على دلالة البناء للمفعول في بناء (انفعل) من خلال عدة أدلة؛ أولها ما ذكرناه عن مقارنتها باللغات السامية، أو ما يسمى بالمبني للوسط. وأمَّا الدليل الثاني فيقول فيه: "ولوضوح دلالة البناء للمفعول في بناء انفعل فقد عدَّه(أوليري) مبنيا للمفعول عن طريق سابقة النون، وقد ذكر (موسكاتي) أنَّ لهذا البناء دلالتين: البناء للمفعول والانعكاسية، وأمَّا (وليم رايت) فقد اعتبره قريبا جدا من المبني للمفعول"[1]. فتكون الصيغة مبنية للمعلوم من حيث البناء ومن حيث المعنى عند العلماء الغربيين، والدليل الثالث: يقول فيه: "وتوجد أفعال مبنية للفاعل شكلا، ولكنها مبنية للمفعول وظيفة ومعنى، وأبرز الأمثلة على ذلك هي أبنية المطاوعة وفي مقدمتها بناء انفعل، ذلك لأنَّ حقيقة المطاوعة قبول الأثر الناشئ من تعلق فعل الفاعل بمفعوله كقبول الإناء للكسر، فهو مبني للمفعول من حيث الوظيفة وإن كانت صورة الفعل هي صورة المبني للفاعل. وأمَّا الدليل الرابع فهو: إذا ما أريد نقل جملة مثل انكسر الإناء إلى لغة أخرى كالإنجليزية مثلا، فإنها تنقل في العادة بصيغة المبني للمفعول (to become broken)"[2]. فكل ما ذكر من أدلة تشير إشارة واضحة إلى أنَّ صيغة انفعل واحدة من صيغ المبني للمجهول في دلالتها ومعناها، وإن ضمها النحويون إلى صيغ المبني للمعلوم، وذلك لسطوة القياس اللغوي.

كما تستدل حنان عمايرة بما استدل به الدكتور فوزي الشايب وهو دليل الترجمة بقولها: "ومما يدل عليه هذا الوزن البناء للمجهول (انكسر، انقطع) ويظهر ذلك خلال

---

[1] ينظر: الشايب، "المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي"، 92-93.

[2] ينظر: المرجع السابق، ونفس الصفحة.

ترجمة مثل هذه الأفعال، فقد ترجمت انقطع بإحدى العبارتين (to end/to be cutoff)[1].

فنجد أنَّ الدكتور الشايب استدل بعدة أدلة وهي: الدراسة السامية المقارنة، والنظر إلى الشكل وليس المضمون، والترجمة، وآراء بعض العلماء الغربيين. مع أنَّ هذا البحث يستبعد الترجمة إلى اللغة الإنجليزية لما هناك من فروق بين العربية وغيرها في البناء والتركيب والأصول. يشير فندريس إلى أنَّ اللغات اللاتينية تستخدم تعبيرات خاصة للتعبير عن المجهول، ولا يكون فيه هذا التعبير مشتقا من المعلوم، ويصعب تمييزها عن بعض: "تمييز الأفعال المبنية للمعلوم من الأفعال المبنية للمجهول في معظم اللغات الهندية الأوربية عمل خداع، لأن المبني للمجهول في كل حالاته تقريبا لا يمكن أن يعتبر عكس المبني للمعلوم. إذ يدخل في المبني للمعلوم عادة معنى خاص يعدل من صفته. فالمبني للمجهول يعبر في الغالب عن حدث تحقق، وانتهى تماما، ومن ثم كان الكثير من الأفعال الفرنسية يعبر عن الماضي بواسطة فعل الكون. وكانت هذه هي الحال في اللاتينية"[2].

ومن المعلوم أنَّ من خصائص العربية أن يحذف الفاعل فيها عند بناء الجملة للمفعول، "وهذا الأصل في اللغات السامية، بخلاف اللغات الهندية والإيرانية والغربية، ونرى أنَّ الفاعل لا حذف عند النقل إلى ما يسمى فيها: صيغة التأثر، بل يضم إلى الفعل بواسطة أداة خاصة بهذه الوظيفة، ففي الإنجليزية: He has been beatren by me). وقد يوجد مثل ذلك في اللغات السامية، وأكثر ذلك في الآرامية، نحو (Šmi^{c}-lan)، أي مسوع لنا، يعني سمعناه"[3].

---

[1] عمايرة، حنان، "معاني الزيادة في الفعل الثلاثي في اللغة العربية"، ص312.

[2] فندريس، جوزيف، (ت ١٣٨٠هـ)، *اللغة*، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، (مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠ م)، 140-141.

[3] الشوا، "الفعل المبني للمجهول في اللغة العربية"، ص 25.

وفي باب التعبير بوزن انفعل عن المبني للمجهول من وجهة نظر تاريخية لهذا الفعل يرى يحيى عبابنة "بأنَّ وزن (انفعل) كان في طريقه للتحول إلى التعبير عن حالة المبني للمجهول، وقد ورد في استعمالات لغوية عربية فصيحة بدلالة لا تختلف عن دلالة وزن (فُعِلَ)، ولكن ثبات اللغة العربية وتوقفها عن التطور بسبب نزول القرآن الكريم أوقف عملية التغيير عند حدِّ أمثلة مزدوجة الدلالة على البناء للمجهول، كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ﴾ [الانشقاق:2/1]. فقد جاءت الصيغتان (انفعل وفُعِلَ) معا في هذه الآية الكريمة"[1]، وذلك للحديث عن مشهد عظيم من مشاهد القيامة، فيكون استعمال الفعلين لنفس الدلالة للتركيز على الفعل أكثر، وللعلم بالفاعل. "وقد دفع اهتمام اللغويين بالشكل الخارجي إلى الالتزام بالبنية، والتفريط بالأشكال الأخرى، ولو نظرنا في اللهجات الحديثة الحرة فإننا نجد أنَّها خلت تماما من استعمال صيغة(فُعِل) وظل فيها صيغة انفعل أو ما يقوم بدور البناء للمجهول"[2]. فنجد أنَّ اللغة العربية لغة تتطور مع مرور الزمن كغيرها من اللغات، إلا أنَّ عامل (القرآن الكريم) حال دون ذلك التغير؛ لأنَّ العربية قد حُفِظت بحفظ النص الكريم لها. وثبتت كثير من ظواهر اللغة ومستوياتها بهذا العامل العظيم، وأنَّ استعمال صيغة (انفعل) لا يختلف في الدلالة اللغوية عن صيغة (فُعِلَ).

وهناك من يخالف الدراسات السابقة وينفي العلاقة ما بين صيغة انفعل والمبني للمجهول "إذ لا ملازمة بين الصيغتين من حيث المبنى والمعنى، وما القول في اتحادهما إلا لروابط تاريخية نصت على أنَّ بنائية(انفعل) للمجهول في اللغات السامية القديمة مختلف من شكل لآخر، ففي (فُعِل) الفاعل خارجي، و(انفعل) الفاعل داخلي"[3]. فلم يفسر

---

(1) عبابنة، *الصرف العربي التحليلي*، ص128-129.

(2) ينظر: المرجع السابق، ص208-209.

(3) حميد، هادي شندوخ، "صيغة انفعل في التعبير القرآني، دراسة في المبني والمعنى"، مجلة آداب جامعة ذي قار، ع1، (2010م)، ص79.

الباحث ما المقصود بالفاعل الداخلي والفاعل الخارجي، مع أنَّ المعنى واضح للدلالة على البناء للمفعول في الصيغتين، وإن اختلفا في المبنى أو الصياغة.

ويذهب البحث إلى أنَّ ما ذهب إليه الباحث السابق– هادي حميد– غير دقيق وذلك لاعتماده على الشكل القياسي الذي اعتمده النحاة لصيغة المبني للمجهول، وصيغة (انفعل) لم تعد من تلك الصيغ. إلا أنَّ دلالة الفعل جاءت لتعبر عن المبني للمجهول، لعدم قيام المسند إليه بالفعل بنفسه وإنَّما قام بالفعل مجازا، وقبل الأثر الخارجي عليه، فالسماء لا تنشق بنفسها وإنَّما هناك فاعل أمر السماء أن تنشق فأطاعت، ومن حيث التركيب يتبين أنَّ صيغة الجملة في (انفعل) لها بنية عميقة تولدت عنها وأنَّ المسند إليه فيها ليس هو الفاعل الحقيقي للفعل. ومما يدل على العلاقة بين انفعل والمبني للمجهول أنها الصيغة المستعملة في اللغة العامية، ولا وجود للصيغة القياسية(فُعِلَ) فيها.

ويدعو فوزي الشايب إلى "ضرورة توسيع دائرة المبني للمجهول لتشمل كل فعل أُسند إلى مفعوله وألَّا تكون قاصرة على صيغة(فُعِل) وذلك لأن المسند في أبنية المطاوعة هو المتلقي أو الخاضع لأثر غيره"[1]. ولا يرى يحيى عبابنة فرقا بين صيغة الصيغتين من حيث الدلالة والإسناد ويقول: "فإننا خلاف الدرس النحوي لا نجد أيَّ مانع من عد الفعل انكسر مساويا للفعل كُسِرَ من حيث الدلالة والإسناد"[2]. وتذهب الدراسة إلى ما ذهب إليه كل من الشايب ويحيى عبابنة في توسيع دائرة المبني للمجهول وعدم الاعتماد على العلامة والبنية الشكلية للفعل كما ثبت عند النحاة القدامى الذين ثبتوا مع القياس النحوي ببناء الصيغة للمعلوم. وكثير من اللغات الأجنبية تستخدم الفعل المطاوع للدلالة على المجهول؛ "إذ إنَّ المطاوع في الفرنسية كما في كثير غيرها من اللغات يعد وسيلة من وسائل التعبير عن المجهول "cela se dit, cette robe se porte" "دِه يتقال، الفستان ده

---

(1) الشايب، "المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي"، ص94.

(2) عبابنة، *الصرف العربي التحليلي*، ص209.

يتلبس"، وصفة هذه العبارات المميزة هي أن فاعل الحدث غير معبر عنه"[1]. ليدل الأداء الاستعمالي على عدم ذكر الفاعل للأسباب المعروفة، والتأكيد على الفعل نفسه، بصيغة المبني للمجهول.

خاتمة:

يجمع النحاة على أنَّ صيغة انفعل صيغة لازمة تشتق من الفعل المتعدي. كما أنَّها صيغة ثلاثية مزيدة، وبعض النحاة عدها مزيدة بالنون وهمزة الوصل، وبعضهم يذهب إلى أنَّها مزيدة بالنون، ولكنَّ الألف جيء بها للنطق بالساكن فقط، وهذه الزيادة أفادت معنى المطاوعة.

ويذهب النحاة القدامى إلى أنَّ هذه الصيغة من صيغ المبني للمعلوم، وقد خلت الدراسات والمؤلفات القديمة من أي إشارة تدل على أنَّه من صيغ المبني للمفعول لاعتماد النحاة على الصيغة القياسية، واعتمادهم على العلامات الشكلية للفعل، بالإضافة إلى عدم تتبع هذه الصيغة تاريخيا، فالبحث في تاريخ هذه البنية وأصلها يكشف عن رؤية حديثة في أصل البنية الاشتقاقي، وفي المعنى الدلالي له.

إلَّا أنَّ ابن الحاجب قد أشار إلى أنَّ المطاوع ما هو إلا نائب الفاعل لصيغة انفعل (المفعول الذي صار فاعلا)، وإن لم يذكر ذلك صراحة أو لم يذهب إلى عد الصيغة من صيغة المبني للمجهول.

وعليه فإنَّ الدراسة تذهب إلى أنَّ هذه الصيغة تمثل إحدى صيغ البناء للمجهول من حيث الدلالة والاستعمال. فهي صيغة لا تختلف من حيث الدلالة والإسناد عن صيغة (فُعِل)؛ وهي الصيغة القياسية للمبني للمجهول. وذلك بالاعتماد على الدراسات السامية المقارنة وتتبع تطورها تاريخيا، ومن حيث تحليل البنية العميقة للجمل التي استخدمت فيها صيغة(انفعل).

---

[1] فندريس، *اللغة*، ص141.

المصادر والمراجع:

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن(577هـ). *أسرار العربية*، تحقيق: محمد بهجت البيطار، دمشق مطبوعات المجمع العلمي العربي، 1957م.

الأندلسي، أبو حيان (745هـ). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1998م.

بروكلمان، *فقه اللغات السامية*، ترجمة رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، 1977م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. وزارة المعارف، القاهرة، إدارة إحياء التراث، ط1، 1954م.

الحديثي، خديجة. *أبنية الصرف في كتاب سيبويه*، بغداد، مكتبة النهضة، ط1، 1965م.

حميد، هادي شندوخ، "صيغة انفعل في التعبير القرآني، دراسة في المبني والمعنى"، مجلة آداب جامعة ذي قار، ع:1، 2010م. ص72- 82.

الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي. *شرح شافية ابن الحاجب*، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، بيروت، دار الكتب العلمية

سيبويه، عمرو بن عثمان أبو بشر(180هـ). *الكتاب*، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م.

الشايب، فوزي حسن، "المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، مجلد314/8. ص 80- 109.

الشملالي، نور الدين. "الأفعال الثلاثية المزيدة في اللغة العربية، صيغتي انفعل وافتعل"، مجلة ترجمان، مدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة، المغرب، مجلد18، العدد1، 2010. ص 20 – 31.

الشوا، أيمن عبد الرزاق. *الفعل المبني للمجهول في اللغة العربية*، دراسات لغوية 2، دمشق، ط1، 2007م

عبابنة، يحيى. *الصرف العربي التحليلي-نظرات معاصرة*. إربد، الأردن، دار الكتاب الثقافي، 2018.

عبد التواب، رمضان. *المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي*. ط3، مكتبة الخانجي. (1997م).

ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله(769هـ). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط: 20، 1980م.

عضيمة، محمد عبد الخالق. *المغني في تصريف الأفعال*، دار الحديث، القاهرة، ط2، 1999م.

عمايرة، حنان. "معاني الزيادة في الفعل الثلاثي في اللغة العربية: دراسة وصفية"، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، مجلد20، عدد:2، 2012. ص295–326.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد(170هـ). *العين*، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. دار الهلال.

فندريس، جوزيف (ت ١٣٨٠هـ). *اللغة*، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص. مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠ م.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد(285هـ). *المقتضب*، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط3، 1994م.

ابن منظور، محمد بن مكرم جمال الدين(711هـ). *لسان العرب*، دار صادر بيروت، ط3، 1414هـ. 241/8.

محمد، عبد الفتاح، "الفعل المبني للمجهول في اللغة العربية (أهميته، مصطلحاته، أغراضه)"، مجلة جامعة دمشق، مجلد: 22، العدد: 1+2، 2006م، ص17-70.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد (761هـ). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، تحقيق: يوسف محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر.

ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء(643هـ). *شرح المفصل للزمخشري*، قدمه: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م.

References

‘Abābnah, Yaḥyá. *Al-Ṣarf al-‘Arabī al-taḥlīlī—naẓarāt mu‘āṣirah* (Analytical Arabic Morphology—Contemporary Views). Irbid, Jordan: Dār al-Kitāb al-Thaqāfī, 2018.

‘Abd al-Tawwāb, Ramaḍān. *Al-Madkhal ilá ‘ilm al-lughah wa-manāhij al-baḥth al-lughawī* (Introduction to Linguistics and Methods of Linguistic Research). 3rd ed. Maktabat al-Khānjī, 1997.

Al-Anbārī, Abū al-Barakāt ‘Abd al-Raḥmān (d. 577H). *Asrār al-‘Arabīyah* (Secrets of Arabic). Edited by Muḥammad Bahjat al-Bayṭār. Damascus: Publications of the Arabic Scientific Academy, 1957.

Al-Andalusī, Abū Ḥayyān (d. 745H). *Irtishāf al-ḍarb min lisān al-‘Arab* (Sipping from the Language of the Arabs). Edited by Rajab ‘Uthmān Muḥammad. 1st ed. Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1998.

Al-Astarābādhī, Muḥammad ibn al-Ḥasan al-Raḍī. *Sharḥ Shāfiyat Ibn al-Ḥājib* (Explanation of Ibn al-Hajib's Shafiyah). Edited by Muḥammad Nūr al-Ḥasan et al. Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.

Al-Farāhīdī, al-Khalīl ibn Aḥmad (d. 170H). *Al-‘Ayn* (The [Letter] Ayn). Edited by Mahdī al-Makhzūmī and Ibrāhīm al-Sāmarrā’ī. Dār al-Hilāl.

Al-Ḥadīthī, Khadījah. *Abniyat al-ṣarf fī kitāb Sībawayh* (Morphological Structures in Sibawayh's Book). 1st ed. Baghdad: Maktabat al-Nahḍah, 1965.

Al-Mubarrad, Abū al-ʻAbbās Muḥammad ibn Yazīd (d. 285H). *Al-Muqtaḍab* (The Concise). Edited by Muḥammad ʻAbd al-Khāliq ʻUḍaymah. 3rd ed. Cairo: Ministry of Endowments, Supreme Council for Islamic Affairs, 1994.

Al-Shamlālī, Nūr al-Dīn. "Al-Afʻāl al-thulāthīyah al-mazīdah fī al-lughah al-ʻArabīyah, ṣīghatay infaʻala wa-iftaʻala" (Augmented Trilateral Verbs in Arabic Language, the Forms 'infaʻala' and 'iftaʻala'). Turjuman Journal, King Fahd School of Translation in Tangier, Morocco, Volume 18, Issue 1, 2010: 20-31.

Al-Shawwā, Ayman ʻAbd al-Razzāq. *Al-Fiʻl al-mabnī lil-majhūl fī al-lughah al-ʻArabīyah* (The Passive Verb in Arabic Language). Linguistic Studies 2, Damascus, 1st ed., 2007.

Al-Shāyib, Fawzī Ḥasan. "Al-Mabnī lil-mafʻūl wa-maẓāhir al-taṭawwur al-lughawī" (The Passive Voice and Aspects of Linguistic Development). The Arab Journal for Humanities, Kuwait, Volume 8/314: 80-109.

ʻAmāyirah, Ḥanān. "Maʻānī al-ziyādah fī al-fiʻl al-thulāthī fī al-lughah al-ʻArabīyah: dirāsah waṣfīyah" (Meanings of Augmentation in Trilateral Verbs in Arabic Language: A Descriptive Study). Journal of the Islamic University for Humanities Research, Volume 20, Issue 2, 2012: 295-326.

Brockelmann, Carl. *Fiqh al-lughāt al-Sāmīyah* (Comparative Grammar of the Semitic Languages). Translated by Ramaḍān ʻAbd al-Tawwāb. Publications of Riyadh University, 1977.

Ḥamīd, Hādī Shandūkh. "Ṣīghat infaʻala fī al-taʻbīr al-Qurʾānī, dirāsah fī al-mabná wa-al-maʻná" (The Form 'infaʻala' in Quranic Expression, a Study in Structure and Meaning). Journal of the Faculty of Arts, Dhi Qar University, Issue 1, 2010: 72-82.

Ibn ʻAqīl, Bahāʾ al-Dīn ʻAbd Allāh (d. 769H). *Sharḥ Ibn ʻAqīl ʻalá Alfīyat Ibn Mālik* (Ibn Aqil's Explanation of Ibn Malik's Thousand-Line Poem). Edited by Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd. 20th ed. Cairo: Maktabat Dār al-Turāth, Dār Miṣr lil-Ṭibāʻah, Saʻīd Jawdah al-Saḥḥār wa-Shurakāʾuh, 1980.

Ibn Hishām, ʻAbd Allāh ibn Yūsuf ibn Aḥmad (d. 761H). *Awḍaḥ al-masālik ilá Alfīyat Ibn Mālik* (The Clearest Paths to Ibn Malik's Thousand-Line Poem). Edited by Yūsuf Muḥammad al-Biqāʻī. Dār al-Fikr lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr.

Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ʻUthmān. *Al-Munṣif* (The Fair One). Edited by Ibrāhīm Muṣṭafá and ʻAbd Allāh Amīn. Ministry of Knowledge, Cairo, Department of Heritage Revival, 1st ed., 1954.

Ibn Manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram Jamāl al-Dīn (d. 711H). *Lisān al-ʻArab* (The Arab Tongue). 3rd ed. Beirut: Dār Ṣādir, 1414H.

Ibn Yaʻīsh, Muwaffaq al-Dīn Abū al-Baqāʾ (d. 643H). *Sharḥ al-Mufaṣṣal lil-Zamakhsharī* (Explanation of al-Zamakhshari's Detailed Book). Presented by Emile Badīʻ Yaʻqūb. 1st ed. Beirut: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 2001.

Muḥammad, ʻAbd al-Fattāḥ. "Al-Fiʻl al-mabnī lil-majhūl fī al-lughah al-ʻArabīyah (ahammīyatuhu, muṣṭalaḥātuhu, aghrāḍuhu)" (The Passive Verb in Arabic Language [Its Importance, Terminology, Purposes]). Damascus University Journal, Volume 22, Issues 1+2, 2006: 17-70.

Sībawayh, ʻAmr ibn ʻUthmān Abū Bishr (d. 180H). *Al-Kitāb* (The Book). Edited by ʻAbd al-Salām Hārūn. 3rd ed. Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1988.

ʻUḍaymah, Muḥammad ʻAbd al-Khāliq. *Al-Mughnī fī taṣrīf al-afʻāl* (The Sufficient Book on Verb Conjugation). 2nd ed. Cairo: Dār al-Ḥadīth, 1999.

Vendryes, Joseph (d. 1380H). *Al-Lughah* (Language). Arabized by ʻAbd al-Ḥamīd al-Dawākhilī and Muḥammad al-Qaṣṣāṣ. Maktabat al-Anjlū al-Miṣrīyah, 1950.